مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (21) عدد (3) 2025

تحليل دور السياسة المالية في تعزيز الابتكار في العراق للمدة(2004-2023)

الباحث
سيف سلام علي اليوسف
كلية الإدارة والاقتصاد،جامعة الكوفة
saifs.alyoussef@student.uokufa.edu.iq

أ.د.حنان عبد الخضر الموسوي
كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة
hanana.almousay@uokufa.edu.iq

المستلخص

تُعد السياسة المالية إحدى الركائز الأساسية في السياسات الاقتصادية التي تحظى باهتمام واسع من قبل الاقتصاديين والمدارس الفكرية المختلفة، نظراً لدورها الحيوي في توجيه الموارد وتعزيز الاستقرار وتحقيق أهداف التنمية الوطنية. وفي إطار عنوان البحث "تحليل دور السياسة المالية في تعزيز الابتكار في العراق للمدة (2004–2023)"، يتناول هذا البحث دراسة العلاقة بين أدوات السياسة المالية – ممثلة بالنفقات العامة والإيرادات العامة – ومستوى الابتكار في العراق خلال المدة المحددة. ويهدف إلى تسليط الضوء على أبرز التحديات التي تواجه أدوات السياسة المالية في دعم الابتكار، مع تقييم مدى فاعليتها في خلق بيئة محفزة على النمو والتطور التكنولوجي والمعرفي. يركز البحث على تحليل تطورات الابتكار في العراق خلال الفترة المدروسة، ودراسة كيفية تمويل الزيادات في الإنفاق العام، إضافة إلى اقتراح السياسات المالية المناسبة التي من شأنها تعزيز الابتكار، ولا سيما من خلال تقديم الحوافز الضريبية، وتسهيل الوصول إلى التمويل، ودعم القطاع الخاص. وقد توصل البحث إلى أن غياب سياسة ضريبية واضحة ومشجعة، وضعف البيئة الاستثمارية، يشكلان عائقاً أمام جهود الابتكار، حيث لم تُترجم محاولات جذب الاستثمارات إلى إجراءات عملية فعالة مثل الإعفاءات الضريبية أو الدعم المباشر للقطاعات الإنتاجية.

الكلمات المفتاحية *: السياسة المالية. الابتكار. العراق.*

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i3.19855.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (21) عدد (3) 2025

Analysis of the role of fiscal policy in promoting innovation in Iraq for the period (2004-2023)

Saif Salam Ali Al-Youssef

University of Kufa, Faculty of Economic and Administration

saifs.alyoussef@student.uokufa.edu.iq

Prof. Dr. Hanan Abdul Khader Al-Moussawi

University of Kufa, Faculty of Economic and Administration

hanana.almousay@uokufa.edu.iq

Abstract

Fiscal policy is one of the fundamental pillars of economic policy, receiving widespread attention from economists and various schools of thought, given its vital role in allocating resources, promoting stability, and achieving national development goals. Under the title "Analyzing the Role of Fiscal Policy in Promoting Innovation in Iraq for the Period (2004–2023)," this research examines the relationship between fiscal policy tools—represented by public expenditures and public revenues—and the level of innovation in Iraq during the specified period. It aims to highlight the most prominent challenges facing fiscal policy tools in supporting innovation, while assessing their effectiveness in creating an environment conducive to growth and technological and cognitive development. The research focuses on analyzing innovation developments in Iraq during the period under study, examining how to finance increases in public spending, and proposing appropriate fiscal policies that would promote innovation, particularly by providing tax incentives, facilitating access to finance, and supporting the private sector. The study found that the absence of a clear and encouraging tax policy and the weak investment environment constitute an obstacle to innovation efforts. Attempts to attract investment have not translated into effective practical measures such as tax exemptions or direct support for productive sectors.

Keywords: *Fiscal policy, innovation, Iraq*

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i3.19855.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (21) عدد (3) 2025

المقدمة:

شهد الاقتصاد العراقي خلال العقود الأخيرة تحولات هيكلية كبيرة، إلا أنه ظل معتمداً بشكل شبه كلي على العائدات النفطية، مما جعله عرضة لتقلبات أسعار الطاقة في الأسواق العالمية. وقد أدى هذا الاعتماد المفرط إلى إضعاف قدرة الدولة على تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، كما أعاق جهود التنويع الاقتصادي وتعزيز قطاعات إنتاجية بديلة. ومع دخول العالم في عصر الثورة التكنولوجية والانتقال نحو اقتصاد المعرفة، أصبح من الضروري أن يعيد العراق النظر في سياساته المالية والاقتصادية، لضمان مواءمتها مع المتغيرات التكنولوجية العالمية. إذ لم يعد ممكناً الاستمرار في نموذج الاقتصاد الريعي، في ظل تراجع دور النفط كمصدر طاقة، وظهور اتجاهات دولية متسارعة نحو التحول الرقمي والابتكار كمحرك للنمو. وفي هذا السياق، تبرز السياسة المالية كأداة محورية يمكن توظيفها لدعم الابتكار وتحفيز بناء اقتصاد معرفي في العراق. ويتطلب ذلك إعادة توجيه الإنفاق العام نحو القطاعات الداعمة للابتكار، لاسيما البنية التحتية الرقمية، والبحث العلمي، وتطوير التعليم العالي، وتمويل الجامعات ومراكز البحوث. إلا أن الواقع يشير إلى استمرار تدني نسب الإنفاق على هذه المجالات الحيوية خلال المدة (2004–2023)، ما يعكس ضعفاً في تبني سياسات مالية فعالة في هذا الاتجاه. وبناءً عليه، يسعى هذا البحث إلى تحليل دور السياسة المالية في تعزيز الابتكار في العراق خلال المدة (2004–2023).

أولا: أهمية البحث

يكتسب البحث أهميته من كونه يسعى إلى تحليل دور السياسة المالية في تعزيز الابتكار في العراق، مع التركيز على الإشكاليات التي واجهتها البلاد في هذا المجال، وتقديم رؤى مستقبلية لتدعيم الابتكار.

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i3.19855.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (21) عدد (3) 2025

ثانيا: مشكلة البحث

جوهر مشكلة البحث يكمن في أن السياسات المالية في العراق واجهت تحديات أثرت سلبًا على فاعليتها في تعزيز الابتكار

ثالثا: فرضية البحث

أن السياسة المالية في العراق بعد عام 2003 لم تتمكن من اداء دورها الفاعل في تحفيز الابتكار بسبب مجموعة من العوامل، أبرزها ضعف الاستقرار الاقتصادي، والاختلالات في إدارة الإيرادات النفطية، وغياب سياسات مالية واضحة في دعم القطاعات التعليمية والابتكارية في العراق.

رابعا: أهداف البحث

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على دور السياسة المالية في العراق وتأثيرها على الابتكار من خلال مناقشة النقاط التالية:

1- تسعى الدراسة إلى تقييم الاستراتيجيات المالية التي تم تبنيها وتأثيرها على الابتكار في العراق.

2- رصد التحديات والمعوقات التي تواجه السياسة المالية في دعم الابتكار في العراق ،واقتراح الحلول الممكنة لمعالجتها.

3- العمل على إيجاد آليات تجمع بين الإصلاحات المالية وتحسين البنية التحتية وتطوير الموارد البشرية لدعم الابتكار في العراق.

خامسا: حدود البحث

- الحدود المكانية: الاقتصاد العراقي
- الحدود الزمانية (2004-2023)

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i3.19855.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (21) عدد (3) 2025

سادسا: هيكلية البحث

تم تقسيم البحث إلى ثلاث محاور رئيسة وكالاتي

- ❖ المحور الأول : الاطار النظري للسياسة المالية والابتكار
- ❖ المحور الثاني : مفهوم الابتكار والدور الاقتصادي
- ❖ المحور الثالث: تحليل أثر السياسة المالية في دعم الابتكار في العراق

المحورالأول : السياسة المالية : التأطير الموجز والمفاهيمي والنظري

أولا : مفهوم السياسة المالية

شهدت السياسة المالية عبر الزمن تطورا ملحوظًا ومستمرا في أهدافها وأدواتها وآليات تدخلها في الشأن العام، نتيجة للتحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي مرت بها المجتمعات. وقد ساهمت الأزمات الاقتصادية المتعاقبة في تحفيز هذا التطور، حيث سعت الدول إلى إيجاد حلول فعالة لتلك الأزمات، مما أدى إلى توسع الرؤى حول دور السياسة المالية في معالجتها. ومع مرور الوقت، أصبحت السياسة المالية تلعب دورًا محوريًا في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وهو أحد أهم أهدافها. ولهذا، تُعد السياسة المالية أحد الركائز الأساسية للسياسة الاقتصادية العامة التي تُشكل جوهر النظام الاقتصادي. ويُذكر أن مصطلح "السياسة المالية" مشتق من الكلمة الفرنسية "Fisc"، والتي تعني الخزانة أو حافظة النقود[1]. وبقي هذا المفهوم لفترة طويلة مرادفا لمفهوم المالية العامة عن النفقات العامة والإيرادات العامة. وقد زخر الفكر المالي بتعريفات مختلفة لها، والتي كان من بينها هو أنها : " عبارة عن الجهود والمحاولات الحكومية المعتمدة لتحقيق التوظيف الكامل دون حدوث التضخم، وذلك من خلال سياسة الإنفاق والسياسة الضريبية وسياسة الاقتراض العام [2]،

1- طارق الحاج، المالية العامة، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص201.
2- سامي خليل، النظريات والسياسات النقدية والمالية، شركة الكاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، 1982،ص693.

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i3.19855.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (21) عدد (3) 2025

وبذلك فإن الشرط الأساسي لتحقيق التوظيف الكامل في الاقتصاد يكون عن طريق الدور الداخلي للدولة باستخدامها لأدوات السياسة المالية دون أن يكون ذلك مصحوباً بمشاكل اقتصادية كلية[3].

كما تعرف السياسة المالية على انها " استخدام الإنفاق الحكومي والضرائب للتأثير على الاقتصاد وتستخدم الحكومة السياسة المالية لتعزيز معدلات النمو والحد من الفقر[4].

ثالثا: اهداف السياسة المالية

أن أهداف السياسة المالية تختلف من دولة لأخرى، ومن وقت لآخر في الدولة، وذلك تبعا لاختلاف الظروف السائدة. ويمكن للسياسة المالية أن تحقق أهداف السياسة الاقتصادية من خلال دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والاستقرار الاقتصادي، وذلك من خلال تكييف أدواتها عن طريق مجموعة من التدابير والإجراءات. حيث إن تطور أهداف السياسة المالية لابد أن يتكامل مع أهداف وأولويات السياسة الاقتصادية[5]. ومن هنا اصبح من الضروري التطرق إلى أهم أهداف السياسة المالية التي سنذكر أهمها من خلال الآتي:-

1- السياسة المالية ودورها في تحقيق الاستقرار في الأسعار.

2- السياسة المالية ودورها في تحسين عملية تخصيص الموارد الاقتصادية المتاحة.

3- السياسة المالية ودورها في تحقيق إعادة توزيع الدخل الوطني.

4- السياسة المالية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية.

5- السياسة المالية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

رابعا: أدوات السياسة المالية:

3- هيفاء غدير، السياسة المالية والنقدية ودورها في الاقتصاد السوري، الهيئة العامة للكتاب، دمشق، 2010 ،ص13.

4 - علي حامد عبد، تحليل اثر أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الاقتصاد العراقي للمدة(2004-2023)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد 30، العدد 4، 2024، 695

5-UNEP,Green economy fiscal policy scoping study Ghana,2014, p,11.

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i3.19855.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (21) عدد (3) 2025

تمتلك السياسة المالية الأدوات الرئيسية التي تستطيع من خلالها التأثير بشكل كبير وواضح في كل من الاقتصاد والمجتمع والسياسة، ويمكن توضيح هذه الأدوات على النحوالموجز والمبسط الآتي:-

أولا : الإيرادات العامة: تُعدَّ الإيرادات العامة من أهم أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الحكومة في تنفيذ خططها التنموية الشاملة، وتسعى بشكل دائم إلى زيادتها والمحافظة عليها، وهي بمثابة مؤشر حقيقي يعكس بشكل مستمر مدى فعالية ونشاط الأداء الحكومي الاقتصادي والمالي، وتعرف الإيرادات العامة بأنها المصادر التي تستمد الدولة منها الأموال اللازمة لتغطية نفقاتها من أجل إشباع الحاجات العامة الضرورية للمجتمع [6].

ثانيا: الضرائب: تعد الضرائب من أبرز أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة بهدف الحصول على الإيرادات العامة، وتمثل أحد أهم عناصرها، وتكون على شكل ضرائب مباشرة تفرض على عوائد عوامل الإنتاج ، و تدفع للدولة بدون مقابل و بصورة مباشرة مثل : ضريبة الدخل ، ضريبة الأرباح، ضريبة الفوائد ضريبة العقار ..... إلخ[7]. أوضرائب غير مباشرة تفرض على السلع والخدمات و تتمثل بالمبالغ التي تفرضها الدولة على السلع و الخدمات المنتجة أوالمستوردة ويحاول البائع نقل عبء هذه الضرائب إلى المشتري (المستهلك) عن طريق زيادة الأسعار مثل الضرائب الجمركية، ضرائب الإنتاج، ضرائب المبيعات،....إلخ [8].

ثالثا: النفقات العامة: تعدَ النفقة العامة أحد الأدوات الرئيسة للسياسة المالية، وتعرف بأنها" مبلغ نقدي يقوم بأنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة"[9]. بمعنى أدق هي تمثل: "مبلغ من النقود تقوم الدولة أو شخص من أشخاص القانون العام باستعماله أو دفعه في أطار الموازنة العامة بقصد

6- سعود جايد مشكور، عقيل حميد جابر الحلو، مدخل معاصر في علم المالية العامة، دار المانهج للنشر والتوزيع، 2022، ص 50.

7- حيدر علي كاظم ، تطبيقات ضريبة القيمة المضافة لتعزيز الإيرادات الضريبية في مصر والسعودية، مجلة الغري للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد20، العدد 3، 2024، ص833.

8- احمد توفيق محمد، الاقتصاد التجاري الكلي، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2020، ص119.

9- سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2008، ص25.

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i3.19855.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (21) عدد (3) 2025

إشـــباع حاجات عامة من خلال تقديم الخدمات العامة وتحقيق أهدفا اقتصـــاديةً[10]. أوهي مبلغ من المال (اقتصـــادي أو نقدي) يصـــدر من الدولة أوعن أي شـــخص معنوي عام، بقصـــد تحقيق منفعة عامة.

المحور الثاني : مفهوم الابتكار والدور الاقتصادي

أولا: مفهوم الابتكـار: يعتبر الابتكـار (Innovation) عبـارة عن عمليـة قـائمـة على خلق لفكرة إبداعية جديدة، أو تحويل لفكرة موجودة أساساً. ويشترط في هذه العملية توفر ركيزتين أساسيتين: الأولى، وجود التفكير الإبداعي، والثانية، تقبل التغيير نحو التجديد. وإن الغاية من كل ذلك إحداث تحســين مادي ملموس، وتغيير إيجابي في الواقع المعنوي المرتبط بحياة المجتمع، على أن يتمخض عن ذلك منتج جديد، أو خدمة جديدة، أو عملية تصـــنيع جديدة، أو تكنولوجيا جديدة ومبتكرة[11]. ويعرف الابتكار على أنه :(هو تنمية وتطبيق الأفكار الجديدة في المؤســـســـة)، وهنا كلمة التنمية التي وردت في التعريف تعد شاملة كونها تغطي كل شيء من الفكرة الجديدة، إلى إدراك الفكرة إلى جلبها إلى المنظمة أو المؤســسـة أو عموم الاقتصـاد لغرض التطبيق[12]. ويعرف الابتكار بالمعنى الواســع و الشـــائع على أنه تطوير عمليات جديدة أو منتجات جديدة أو تحســـينات تنظيمية جديدة للصـــناعة. ويمكن أن يتخذ أشـــكالا عديدة ، ولكن في كل شـــكل ، يميل إلى تقليل تكاليف الوحدة أو يساعد على توسيع الطلب في السوق[13].

ثانيا: أنواع الابتكار

10- عوض فاضـل إسـماعيل، نظرية الإنفاق الحكومي: دراسـة في جوانبه القانونية والمالية والاقتصـادية، المكتبة الوطنية ،جامعة النهرين، بغداد،2002،ص5.

11- https://amw.al/glossary

12- راوية حسن، سلوك المنظمات، الدار الجامعية، السكندرية، مصر، 2001، ص34.

13 -Jati Sengupt, Theory of Innovation A New Paradigm of Growth, Springer International Publishing Switzerland 2014,p,1.

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i3.19855.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (21) عدد (3) 2025

أن للابتكار أنواع وتصنيفات عديدة حسب خصائص وطبيعة الابتكار يمكن أن نذكر من بينها الآتي -:

1- ابتكار المنتج: إن هذا النوع من الابتكار يعتمد على استخدام المعرفة والتكنولوجيا الحديثة التي تساعد الشركات في توفير المنتجات الحديثة، وإدخال منتجات جديدة تلبي رغبة الزبائن في الأسواق.

2- ابتكار العملية: يوصف هذا النوع بأنه ابتكار تكنولوجي متناسق ومرتبط مع ابتكار المنتج، وهو يعني تطوير أساليب الإنتاج، وإجراء تحسينات كبيرة في الأنشطة الداعمة في تنفيذ الأعمال ورفع الجودة، مثل الشراء، والمحاسبة، والصيانة، والحوسبة [14].

3- ابتكار تسويقي: يعد الابتكار التسويقي هو العنصر الأكثر مرونة في الأسواق، ويعمل على تحسين نوعية المنتجات، وزيادة التنافسية ما بين الشركات في الأسواق العالمية التي تحتاج بالأساس إلى التطوير والإبداع المستمر [15].

4- ابتكار نموذج الأعمال : هو تطبيق استراتيجيات معينة تهدف إلى تحقيق مستوى عالٍ من الأرباح. ولنموذج الأعمال طريقة جديدة أو محسنة لقيام الشركة بالأعمال، وبما يحقق لها ميزة جديدة في الأسواق أو تحسين ميزتها الحالية، وعلى نحو يهدف إلى تحقيق النمو المستدام في الأسواق، وتطوير الطرق المبتكرة لتوليد الإيرادات، وتقديم المنتجات أو الخدمات المتطورة، وإنشاء قيمة للعملاء [16].

14- بسام منيب على الطائي، احمد طلال الأفندي، إسهامات بعض أنواع الابتكار في التنمية المشاريع الريادية، مجلة وارث العلمية، المجلد5، العدد2023،9 ، ص645.

15- احمد عبد الحميد أمين، العلاقة بين الابتكار التسويقي والاحتفاظ بالعميل: الدور الوسيط لأليات الذكاء الاصطناعي، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، المجلد 5، العدد 1، 2024، ص1008-1011.

16- نجم عبود نجم، القيادة وإدارة الابتكار، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان.2021, ص231.

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i3.19855.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (21) عدد (3) 2025

5- ابتكـار الرقمي: يركز الابتكـار الرقمي على تحســين تجربـة العملاء وتفـاعلاتهم، من خلال الاستفادة من القنوات والاستراتيجيات الرقمية للتسويق الشخصي، التي تساعد على تحسين العمليات التجارية وتبسيطها[17].

6- ابتكار التكنولوجي : يعد الابتكار التكنولوجي أحد العناصـر المهمة لتحسين القدرة التنافسية في الصـناعات ذات التقنية العالية. لذلك، يسـتجيب لرغبات المنتجين، ورغبات الأسـواق العالمية، من خلال التكنولوجيا المتقدمة والحديثة، وخفض تكاليف العمالة.

رابعا: الابتكار وعلاقة بالاقتصاد المعرفي :

يعد الابتكار أحد الركائز الأساسية للاقتصاد المعرفي، إذ يسهم بشكل كبير في زيادة مستوى الإنتاجية، وتحسين الخدمات، وزيادة المنافسة بين المنتجين في الأسواق، ويدخل في مجالات البحث والتطوير. إذ إنه عنصر أساسي في اقتصاد المعرفة، بفضل العمليات الأساسية، والاستثمار، والتكنولوجيا الحديثة التي ساعدت الاقتصاد المعرفي على مواكبة الابتكارات، من خلال التطورات والتقنيات المتقدمة، وزيادة الموارد الإنتاجية طويلة المدى، مثل التعليم، والتدريب، والبحث والتطوير، وبراءات الاختراع. لذلك، يُعد الابتكار هو العنصر الفعّال الداعم لكل من النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي العلاقة بين الابتكار والاقتصاد المعرفي تنعكس من خلال مجموعة من المؤشرات، أبرزها [18]:-

1- الإنفاق على البحث والتطور: يُعرف البحث والتطوير (R&D)، وفقًا لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، بأنه نشاط إبداعي يُنفَّذ بشكل منهجي بهدف توسيع المعرفة البشرية في مختلف المجالات، بما في ذلك: العلوم، والثقافة، والمجتمع، مع الاستفادة من هذه المعرفة لتطوير تطبيقات جديدة ومبتكرة. وبناءً على هذا التعريف، فإن البحث والتطوير يتضمن أنشطة إبداعية منظمة تهدف

17- نور الدين احمد حسام وشقراني محمد، دور الابتكار الرقمي في تحسين جودة الخدمات المؤسسة –دراسة حالة تطبيق محطتي لمؤسسة سوقرال، مجلة إدارة الأعكال والدراسات الاقتصادية، المجلد10، العدد1، 2024،ص167-168.

18 -Mostafa Sayyadi, How technology will change the way business is run in the knowledge economy, may, 2022.

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i3.19855.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (21) عدد (3) 2025

إلى تعزيز المخزون المعرفي المتعلق بالإنسان والمجتمع، واستخدامه في ابتكارات وتجديدات تدعم التقدم العلمي والتقني. يُعد البحث والتطوير عنصرًا جوهريًا في مختلف العلوم.[19]

2- عدد براءات الاختراع: يعرف براءات الاختراع على "أنه شهادة أو وثيقة تمنحها هيئات رسمية تتضمن الاعتراف باختراع ما لصاحبها شخصا كان أو مؤسسة "[20].إذ تسهم براءات الاختراع بشكل كبير في تحقيق التقدم العلمي في مجال الأنشطة الابتكارية التي تعتبر ضمان لحماية الاستثمارات، وتلعب دور فعال في إيجاد البعد المؤسسي لحماية حقوق المبتكرين والمؤسسات الابتكارية[21].

المحور الثالث: تحليل دور السياسة المالية في دعم الابتكار في العراق

المطلب الأول : تحليل أدوات السياسة المالية

أولا: تحليل و تشخيص السمات العامة لجانب الإيرادات العامة

تعددة مصادر الإيرادات العامة في العراق لتشمل الإيرادات النفطية والضريبية والإيرادات الأخرى إلا أنه تبقى الإيرادات النفطية المصدر الرئيسي لتمويل الموازنة العامة فيه، حيث تشكل النسبة الأكبر مقارنة بالإيرادات الضريبية والأخرى. شهدت الإيرادات النفطية في العراق تذبذبًا ملحوظًا خلال الفترة 2004–2023. ففي عام 2004 بلغت نحو 89635173 مليون دينار بنسبة مساهمة 9.89%، واستمرت في الارتفاع خلال 2005–2008 مدعومة بزيادة الأسعار والصادرات، ثم تراجعت في 2009 إلى 42357952 مليون دينار بسبب الأزمة المالية العالمية. وارتفعت مجددًا في 2010، لكنها انخفضت في 2013 إلى 77559595 مليون دينار بنسبة مساهمة 97.3% نتيجة

19- محمد صادق، البحث العلمي بين المشرق العربي والعالم الغربي – كيف نهضوا ولماذا تراجعنا، القاهرة، المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2014، ص33.

20- بوبعة عبد الوهاب، دور الابتكار في دعم الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير، جامعة منتوري، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2011-2012،ص47.

21- إبراهيم بختي ومحمد الطيب دويس، براءة الاختراع مؤشر لتنافسية الاقتصاديات - الجزائر والدول العربية، مجلة الباحث، المجلد الخامس والعشرون، العدد الرابع، 2006، ص3-5.

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i3.19855.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (21) عدد (3) 2025

تراجع الأسعار. واستمر التراجع حتى 2016 حيث بلغت 29889982 مليون دينار. في 2019 تحسنت إلى 66722461 مليون دينار، ثم انخفضت في 2020 بسبب جائحة كورونا. وارتفعت في 2022 إلى 92266232 مليون دينار، ثم تراجعت مجددًا في 2023 إلى 71551896 مليون دينار نتيجة قرارات أوبك وتراجع الأسعار.

أما الإيرادات الضريبية، فقد كانت منخفضة طوال الفترة، إذ بلغت في 2004 نحو 438692.31 مليون دينار بنسبة 0.48% من الإيرادات العامة، وارتفعت في 2005 إلى 992549.1 مليون دينار. تذبذبت خلال السنوات التالية، وبلغت ذروتها في 2017 عند 4244118.6 مليون دينار بنسبة مساهمة 8.13%، ثم تراجعت في 2018 و2022، قبل أن ترتفع في 2023 إلى 3400338.1 مليون دينار بنسبة مساهمة 4.35%. ورغم التحسن النسبي، تبقى مساهمتها ضعيفة بسبب الإعفاءات وغياب إصلاحات فعالة.

أما الإيرادات الأخرى، فبلغت 538164.8 مليون دينار في 2004 بنسبة 5.58%، وارتفعت تدريجيًا إلى أن بلغت ذروتها في 2011 عند 6762744 مليون دينار بنسبة 8.21%، لكنها ظلت متذبذبة نتيجة ضعف الجباية والفساد. وبلغت 5844313 مليون دينار في 2021، ثم تراجعت بشكل حاد في 2023 إلى 196335.8 مليون دينار بنسبة مساهمة 0.25%، مما يعكس هشاشة الإيرادات غير النفطية وضرورة تنويع مصادر التمويل.

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i3.19855.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (21) عدد (3) 2025

الجدول (1) تحليل و تشخيص السمات العامة لجانب الإيرادات العامة للمدة (2004-2023)

السنوات	الإيرادات العامة بالأسعار الثابتة	معدل النمو السنوي%	الإيرادات النفطية بالأسعار الثابتة	الإيرادات الضريبية بالأسعار ثابتة	الإيرادات الأخرى بالأسعار الثابتة
2004	90611920	------	89635173	438692.31	538164.8
2005	81168116	-0.10	79118375	992549.1	1057192
2006	64208829	-0.20	61397962	773880.89	2526186
2007	54599451	-0.14	51701300	1228336	1669815
2008	71208680	0.30	66866274	874744.45	3467661
2009	45216505	-0.36	42357952	2731211.3	127342.3
2010	56097700	0.24	53413006	1224970.4	1459724
2011	82367443	0.46	74254515	1350184	6762744
2012	85522644	0.03	83224180	1879626.7	418837.3
2013	79775807	-0.06	77559595	2016016.8	200194.8
2014	72385090	-0.09	66533523	1292067.9	4391202
2015	44912332	-0.37	34670690	1361493.2	8880149
2016	36738197	-0.18	29889982	2607623.2	4240594
2017	52171276	0.42	43849009	4244118.6	4078148
2018	71093952	0.36	63789073	3790667.8	3511543
2019	72338262	0.01	66722461	2699731	2916005
2020	42245781	-0.41	36396056	3153877	2695856
2021	68734382	0.62	60031694	2858375.6	5844313
2022	97115578	0.41	92266232	2349187.4	675249.2
2023	78022580	-0.19	71551896	3400338.1	196335.8

المصدر: تم اعداد الجدول بالاعتماد على :

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i3.19855.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (21) عدد (3) 2025

- البنك المركزي العراقي، المديرة العامة للإحصاء والأبحاث ، النشرة الإحصائية السنوية، للسنوات (2004-2023)، سنوات مختلفة ص67-69.

- طريقة احتساب معدل النمو السنوي: R= (Yt- Yo) /Yo *100

- طريقة احتساب الإيرادات بالأسعار الثابتة وفقا للصيغة التالية: الإيرادات العامة / المستوى العام للأسعار*100

ثانيا تحليل الاتجاهات العامة لجانب النفقات العامة

شهدت النفقات العامة في العراق تغيرات ملحوظة في كلا الجانبين: الاستثماري والجاري، مما أدى إلى تغيّر في نسبة النفقات الجارية إلى النفقات الاستثمارية. كما يعكس هذا التغيّر حالة عدم الاستقرار في توزيع النفقات العامة شهدت النفقات الاستثمارية في العراق تقلبًا واضحًا خلال الفترة 2004–2023. بلغت في عام 2004 نحو 8282233.5 مليون دينار بنسبة مساهمة 9.38% من إجمالي النفقات العامة. لكنها تراجعت بشكل حاد في 2006–2007 بسبب التدهور الأمني، إذ بلغت 7723044 مليون دينار في 2007 بنسبة مساهمة 19.7%. كما عادت للارتفاع في 2008 إلى 10541859 مليون دينار نتيجة تحسن أسعار النفط وتبني الحكومة سياسة توسعية. ثم تراجعت في 2009 إلى 34441949 مليون دينار متأثرة بالأزمة المالية العالمية. وارتفعت مجددًا إلى ذروتها في 2013 عند 283000992 مليون دينار بنسبة مساهمة 3.39%، ثم تراجعت خلال 2014–2016 نتيجة الأوضاع الأمنية وتقشف الحكومة، لتبلغ 174025839 مليون دينار في 2016. وفي 2020، تراجعت بشكل حاد إلى 2144.9866 مليون دينار بسبب جائحة كوفيد-19. ابتداءً من 2021، عادت للارتفاع لتبلغ 8395068.1 مليون دينار، ثم 13911937 مليون دينار في 2023 بنسبة مساهمة 16.9%، لكن مساهمتها ظلت منخفضة نتيجة هيمنة النفقات الجارية على الموازنة العامة.

أما النفقات الجارية، فقد بلغت 79952632 مليون دينار في 2004 بنسبة مساهمة 90% من النفقات العامة، وانخفضت قليلًا في 2005، ثم ارتفعت تدريجيًا حتى 2008. أما في 2009 تراجعت إلى 34441949 مليون دينار بسبب الأزمة الاقتصادية. لكنها سجلت نموًا ملحوظًا خلال

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i3.19855.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (21) عدد (3) 2025

2010–2013 بدعم من زيادة الإيرادات النفطية، وبلغت 55183466 مليون دينار في 2013 بنسبة مساهمة 66.1%. كما شهدت النفقات الجارية تراجعًا جديدًا خلال 2014–2016 نتيجة انخفاض أسعار النفط وهيمنة الجماعات المسلحة على بعض المناطق، ثم ارتفعت في 2019 إلى 58709437 مليون دينار بنسبة 78.1%. انخفضت مجددًا في 2020 إلى 48712258 مليون دينار نتيجة تداعيات كوفيد-19، لكنها عادت للارتفاع بعد ذلك لتبلغ 56412531 مليون دينار في 2021، و67994696 مليون دينار في 2023 رغم تراجع الصادرات النفطية، ما يعكس استمرار الاعتماد على الإنفاق الجاري لتغطية التزامات الدولة التشغيلية.

الجدول (2) تحليل الاتجاهات العامة لجانب النفقات العامة للمدة(2004-2023)

السنوات	النفقات العامة بالأسعار الثابتة	معدل النمو السنوي %	النفقات الاستثمارية بالأسعار الثابتة	نسبة النفقات الاستثمارية/ النفقات العامة%	النفقات الجارية بالأسعار الثابتة	النفقات الجارية / النفقات العامة%
2004	88234865	-------	8282233.5	9.38	79952632	90.6
2005	52856062	-17.8	91623607	17.3	43693701	82.6
2006	50794082	47.1	78896335	15.5	42904449	84.4
2007	39031232	0.57	7723044	19.7	31308188	80.2
2008	52709295	52.1	10541859	20	42167436	80
2009	43052437	-11.5	34441949	80	34441949	80
2010	56062511	33.4	15565148	27.7	43629784	77.8
2011	59619732	12.2	134989497	22.6	46120782	77.3
2012	75046093	33.4	209500009	27.9	54096091	72.0
2013	83481118	13.3	283000992	33.9	55183466	66.1
2014	79463853	-2.67	174025839	21.9	40181946	50.5
2015	55955143	-28.5	147721577	26.4	35022189	62.5

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i3.19855.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (21) عدد (3) 2025

69.5	34553294	23.7	117733476	-11.1	49676572	2016
78.1	39774699	21.8	110895183	2.6	50869350	2017
82.9	44731725	17.0	92196798	7.13	53951427	2018
78.1	58709437	21.8	16424075	38.1	75133506	2019
95.7	48712258	4.21	2144.9866	-31.9	50857248	2020
87.0	56412531	12.9	8395068.1	35.1	64807599	2021
89.7	63027682	10.2	7218312.9	13.7	70245995	2022
83.0	67994696	16.9	13911937	21.2	81906721	2023

المصدر: تم اعداد الجدول بالاعتماد على :

- البنك المركزي العراقي، المديرة العامة للإحصاء والأبحاث ، النشرة الإحصائية السنوية، للسنوات (2004-2023)، سنوات مختلفة ص67-69.

- طريقة احتساب معدل النمو السنوي: R= (Yt- Yo) /Yo *100

- طريقة احتساب النفقات بالأسعار الثابتة وفقا للصيغة الآتية: النفقات العامة / المستوى العام للأسعار*100

المطلب الثاني : تحليل أثر السياسة المالية في دعم الابتكار في العراق للمدة (2004-2023)

أولا: دور الإنفاق الحكومي في دعم الابتكار في العراق

يُعد تمويل الابتكار في العراق محدوداً جداً مقارنة بالدول المتقدمة والنامية، رغم أهمية الدعم المالي لتفعيل البحث والتطوير التقني. ففي الدول المتقدمة يُنفق نحو 2.5% من الناتج القومي على البحث والتطوير، يموّل القطاع الخاص معظمها، بينما لا تتجاوز نسبة الإنفاق في العراق مستويات منخفضة جدًا، وأحيانًا تكاد تكون معدومة[22]. نلاحظ خلال الجدول (3) في عام 2004، بلغ الإنفاق الحكومي على البحث والتطوير 5850039 مليون دينار، وارتفع إلى 4458233 مليون دينار في 2007 نتيجة تحسن الأوضاع الأمنية وتوجه الحكومة لتعزيز التنمية. إلا أنه انخفض في 2008 إلى 4179931 مليون دينار بنسبة مساهمة 7.93% بسبب الأزمة المالية العالمية وانخفاض أسعار

22- تغريد داود سلمان داود ، أثر الإيرادات النفطية في تنمية الاقتصاد العراقي ، مجلة جامعة بابل ، العلوم الصرفة والتطبيقية ، العدد4، المجلد، 24، 2016، ص1.

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i3.19855.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (21) عدد (3) 2025

النفط. عاد الإنفاق للارتفاع مع تعافي أسـعار النفط، وبلغ ذروته في 2019 عند 8950591 مليون دينار بنسبة مساهمة 11.9%، ثم تراجع في السنوات التالية، ليبلغ 5314822 مليون دينار بنسبة 10.4%. أما خلال 2021–2022، فقد استمر التمويل بوتيرة ضعيفة، ما يعكس استمرار ضعف الاهتمام الحكومي بهذا القطاع الحيوي.

الجدول (3) تطورات نسبة الإنفاق الحكومي على البحث والتطوير في العراق للمدة(2004-2023)

السنوات	الإنفاق الحكومي	الإنفاق على البحث والتطوير	نسبة الإنفاق على البحث والتطوير/ الإنفاق الحكومي
2004	88234865	5850039	6.63
2005	52856062	5894477	1.11
2006	50794082	5004605	9.85
2007	39031232	4458233	1.14
2008	52709295	4179931	7.93
2009	43052437	5349844	12.4
2010	56062511	5181921	9,24
2011	59619732	6580685	11.0
2012	75046093	5443801	7.25
2013	83481118	5751665	6.88
2014	79463853	7304191	9.19
2015	55955143	5397722	9.64
2016	49676572	5506275	11.0
2017	50869350	6091514	11.9
2018	53951427	6699519	12.4
2019	75133506	8950591	11.9
2020	50857248	5314822	10.4
2021	64807599	7590493	11.7
2022	70245995	9202742	13.1
2023	81906721	----------	-----

المصدر: تم اعداد الجدول بالاعتماد على:-

- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، النشرة الإحصائية السنوية، للسنوات (2004-2023)، سنوات مختلفة.

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i3.19855.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (21) عدد (3) 2025

- البنك الدولي: https://www.albankaldawli.org/

ثانيا:دور الإنفاق الاستثماري في دعم الابتكار في العراق

يلعب الاستثمار دورًا محوريًا في دعم الابتكار والبحث والتطوير في العراق، مما يعزز التنمية الاقتصادية المستدامة. ويُظهر الجدول تذبذب الإنفاق الاستثماري خلال الفترة 2004–2023، متأثرًا بعوامل سياسية وأمنية واقتصادية، مما أثر على تمويل البحث والتطوير[23]. نلاحظ من خلال الجدول (4) في عام 2004 بلغت نسبة تمويل البحث والتطوير من الإنفاق الاستثماري 7.06%، وارتفعت تدريجيًا حتى عام 2009، إلا أنها بقيت محدودة. ثم تراجعت بشكل واضح في 2014 إلى 4.19%، واستمرت بالانخفاض حتى 2017 نتيجة تصاعد الأزمات الأمنية وتوجيه الموارد للقطاع العسكري. مع تحسن الأوضاع، ارتفعت نسبة الإنفاق على البحث والتطوير إلى 7.26% في 2018، لكن الأزمة الصحية في 2020 خفّضت هذه النسبة إلى 2.47% بسبب تحويل الموارد للقطاع الصحي. وفي 2021، سجلت نسبة 9.04% نتيجة ارتفاع أسعار النفط وتحسن الاستقرار، لكنها انخفضت مجددًا في 2022 إلى 1.27%. وتؤكد هذه التغيرات ضعف الاستقرار في تمويل البحث والتطوير رغم أهميته في تحقيق التنمية.

الجدول (4) تطورات نسبة الإنفاق على البحث والتطوير في العراق للمدة(2004-2023)

السنوات	الإنفاق الاستثماري	معدل النمو السنوي	الإنفاق على البحث والتطوير	نسبة الإنفاق على البحث والتطوير / الإنفاق الاستثماري%
2004	8282233.5	-----	5850039	7.06
2005	9162360.7	0.10	5894477	6.43
2006	7889633.5	-0.13	5004605	6.34
2007	7723044	-0.02	4458233	5.77
2008	10541859	0.36	4179931	3.96
2009	34441949	2.26	5349844	1.55
2010	15565148	-0.54	5181921	3.32
2011	134989497	7.67	6580685	4.87
2012	209500009	0.55	5443801	2.59
2013	283000992	0.35	5751665	2.03

23- دور الاستثمار في تحقيق التنمية المستدامة.https://uomus.edu.iq/NewDep.aspx?depid

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i3.19855.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (21) عدد (3) 2025

4.19	7304191	-0.38	174025839	2014
3.65	5397722	-0.15	147721577	2015
4.67	5506275	-0.20	117733476	2016
5.49	6091514	-0.05	110895183	2017
7.26	6699519	-0.91	9219679.8	2018
5.44	8950591	0.78	16424075	2019
2.47	5314822	-0.99	2144.9866	2020
9.04	7590493	0.39	8395068.1	2021
1.27	9202742	-0.14	7218312.9	2022
------	----------	0.92	13911937	2023

المصدر : البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، النشرة الإحصائية السنوية للسنوات مختلفة (2004-2023)ص 67

- البنك الدولي : https://www.albankaldawli.org/

ثالثا: تحليل مؤشرات الإنفاق على البحث والتطوير في العراق

يلعب الإنفاق على البحث والتطوير في العراق دورًا حاسمًا في التأثير على النمو الاقتصادي والإنتاجية، لا سيما في سياق الاقتصاد النامي. وتُعد العلاقة بين الإنفاق على البحث والتطوير والنمو الاقتصادي موثقة جيدًا، مما يشير إلى أن زيادة الاستثمار في البحث والتطوير يمكن أن تؤدي إلى تحسينات كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي ومستويات الإنتاجية. وينطبق هذا بشكل خاص على العراق، حيث ركزت أنماط الإنفاق الحكومي تاريخيًا على النفقات غير الإنتاجية[24].

الجدول رقم (5) مؤشرات الإنفاق على البحث والتطوير في العراق للمدة(2004-2023)

السنوات	الإنفاق على البحث والتطوير	نسبة البحث والتطوير من الإنفاق الحكومي	الباحثون العاملون في مجال البحث والتطوير لكل مليون نسمة	عدد براءة الاختراع للمقيمين ولغير المقيمين	مقالات والمجلات العلمية والتقنية	مؤشر الابتكار
2004	5850039	6.63	----	14	93	0.025.44
2005	5894477	1.11	----	----	141	0.031.26
2006	5004605	9.85	----	14	248	0.035.43
2007	4458233	1.14	367	16	242	0.045.54
2008	4179931	7.93	388	29	310	0.034.35
2009	5349844	12.4	404	29	373	0.045.62

24- Gawad Kadhim Mohi,Salah Mahdi Abbas Al-BirmanThe Relationship Between Government Spending and Productivity in Iraqi Economy for The Period (2004-2022),urnal of Economics and Administrative Sciences,Vol 30,No144,p220.

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i3.19855.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (21) عدد (3) 2025

0.036.84	554	14	418	9,24	5181921	2010
0.034.76	640	57	427	11.0	6580685	2011
0.035.98	826	136	----	7.25	5443801	2012
0.036.75	839	240	----	6.88	5751665	2013
0.037.33	866	369	66	9.19	7304191	2014
0.037.75	894	437	63	9.64	5397722	2015
0.035.6	1236	477	62	11.0	5506275	2016
0.044.1	2259	613	102	11.9	6091514	2017
0.043.42	6073	653	107	12.4	6699519	2018
0.051.24	6386	737	117	11.9	8950591	2019
0.43.27	7521	635	135	10.4	5314822	2020
0.68.34	11402	550	162	11.7	7590493	2021
0.86.75	13408	750	----	13.1	9202742	2022
-----	------	800	------	----	----------	2023

المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على:-

-البنك الدولي https://www.albankaldawli.org/

تشير البيانات الواردة في الجدول (5) إلى زيادة الإنفاق على البحث والتطوير في العراق على مدار السنوات. فقد بلغت نسبة الإنفاق على البحث والتطوير 6.63% في عام 2004، واستمرت في الارتفاع حتى وصلت إلى 13.1% في عام 2022، مما يعكس اهتمامًا متزايدًا بهذا المجال.

أما بالنسبة لعدد الباحثين العاملين في البحث والتطوير، فقد شهد تذبذبًا ملحوظًا. ففي عام 2007، كان هناك 367 باحثًا، إلا أن هذا العدد انخفض بشكل حاد خلال الفترة 2014-2016 بسبب الأوضاع الأمنية غير المستقرة، حيث تراجع العدد إلى 66 باحثًا في 2014 ثم إلى 62 باحثًا في 2016. ومع تحسن الأوضاع، بدأ العدد في الارتفاع مجددًا، ليصل إلى 162 باحثًا بحلول عام 2021.

وفيما يتعلق ببراءات الاختراع، فقد بلغ عدد البراءات المسجلة للمقيمين وغير المقيمين 14 براءة فقط في عام 2004، ويُعزى هذا الانخفاض إلى الظروف الأمنية الصعبة وسيطرة القوات الأمريكية آنذاك. ومع تحسن الأوضاع تدريجيًا وزيادة الدعم الحكومي للبحث العلمي، شهد عدد براءات الاختراع ارتفاعًا كبيرًا، ليصل إلى 800 براءة اختراع بحلول عام 2023.

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i3.19855.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (21) عدد (3) 2025

كذلك ارتفع عدد المقالات العلمية والتقنية، حيث كان عددها 93 مقالًا في عام 2004، واســتمر في الزيادة حتى بلغ 13,408 مقالًا في عام 2022، مما يعكس تطورًا ملحوظًا في الإنتاج العلمي.

أما بالنسبة لمؤشرات الابتكار في العراق، فقد بلغت قيمتها 0.02544 في عام 2004، لكنها شهدت تذبذبًا خلال الفترة المدروسة. ومع تحسن الدعم الحكومي للمبتكرين وتطوير البنية التحتية، ارتفعت هذه المؤشرات تدريجيًا لتصل إلى 0.8675، رغم أن نسبة التحسن لا تزال محدودة.

المطلب الثالث: التحديات التي تواجهها السياسة المالية في تدعيم عنصر الابتكار في العراق

يواجه العراق الكثير من التحديات التي تعرقل تطور الواقع الابتكاري وتمنع من أنشاء بيئة مناسبة للابتكار في العراق، يمكن توضيحها هذه التحديات كالاتي:- [25]

1- غياب الرؤية الاستراتيجية الشاملة في مختلف المجالات، بما في ذلك الاقتصاد والابتكار، ما يحد من توظيف القدرات الابتكارية في تحقيق التنمية الاقتصادية.

2- ضعف الأداء العام للمؤسسات نتيجة الافتقار إلى المهارات اللازمة لإدارة الخطط الاقتصادية وتنفيذ الإجراءات الإبداعية.

3- تراجع دور القطاع الخاص، الذي يُعد محركاً أساسياً لعمليات الابتكار وتطوير المشاريع الريادية.

4- ضعف الدعم الحكومي للبحث والتطوير، خصوصاً من قبل الهيئات الرسمية، نتيجة غياب التخصيصات المالية الكافية.

5- انعدام الحوافز التشجيعية للاستثمار في البحث والتطوير، ما يؤدي إلى شبه انعدام الاستثمارات الابتكارية الموجّهة لخدمة المجتمع وتحسين الأداء الاقتصادي.

25 - علاء الحسيني، مركز الأمام الشيرازي للدراسات والبحوث، دور سياسات الابتكار في احتواء الأزمات وإدارة الموارد، https://annabaa.org/arabic/reports/35517.

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i3.19855.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (21) عدد (3) 2025

6- التركيز على التصنيفات العالمية الشكلية من قبل الجامعات دون تطوير فعلي للوسائل والمناهج التعليمية[26].

المطلب الرابع : الرؤى المستقبلية لتدعيم وتطوير الابتكار في العراق

يهدف الاعتماد على الابتكار واستخدام الوسائل التكنولوجية في تنفيذ الأعمال إلى تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات من خلال تطوير تقنيات مبتكرة وفعالة من حيث الكلفة وترفع من جودة منتجاتهم وخدمتنهم وتساعدهم للوصل للأسواق العالمية ويمكن دور الابتكار والتكنولوجيا من خلال النقاط التالية [27].

1- تعزيز الترابط مع المؤسسات الدولة الدعمة للابتكار ولاسيما Acceleration Lab في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

2- حماية الابتكار والاختراعات من خلال مكاتب تسجيل براءات الاختراع في المحافظات.

3- تنظيم حملات تدريبية متخصصة لتوعية الأفراد بأهمية سلاسل التوريد والقيمة، مع التركيز على تطوير الوظائف وربطها بالخدمات اللوجستية والتوزيع، وتحسين المنتجات، وبناء العلامات التجارية، والتنسيق مع موردين ومشترين جدد، واستكشاف أسواق جديدة.

4- سنّ تشريعات وتقديم حوافز ضريبية لدعم وتوسيع استخدام تكنولوجيا المعلومات في مختلف الأنشطة التجارية والصناعية.

5- تعزيز البحث العلمي والتكنولوجي من خلال تبني سياسات تحفيزية، وتخصيص ميزانيات لدعم البحث والابتكار والإبداع التكنولوجي.

26- مرتضى معاش، أسباب ساهمت في غياب الابتكار في العراق، https://kalimaiq.com/news/details/24808?utm_source=chatgpt.com

27- وزارة التخطيط العراقية ،دراسة أوضاع المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة ، 2023، ص30-38.

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i3.19855.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (21) عدد (3) 2025

6- تنفيذ برامج ابتكارية ضمن حملات إعلامية تهدف إلى نشر ثقافة الابتكار، من خلال لقاءات خاصة مع الشركات والمؤسسات الفاعلة، وربط الجامعات ومراكز الأبحاث بالمجتمع عبر فتح مختبراتها أمام الطلاب المهتمين بالمجال.

الاستنتاجات والتوصيات

1- لم تحقق السياسة المالية في العراق بعد عام 2003 التكامل المطلوب بين أهداف التنمية المستدامة . إذ ظل التركيز منصبا على تمويل النفقات التشغيلية، مع غياب التخصيصات الكافية لدعم الابتكار، أو تطوير القاعدة الصناعية مما أضعف قدرة الدولة على إحداث تحول اقتصادي حقيقي.

2- يعاني العراق من غياب بيئة استثمارية محفزة، نتيجة لعدم تبني سياسة ضريبية واضحة تضمن توفير حوافز مالية فعالة للشركات الاستثمارية، خصوصا في القطاعات.

3- تظهر السياسة المالية في العراق ضعفا واضحا في تخصيص الموارد للبحث والتطوير، فرغم ارتفاع حجم الموازنات السنوية، لا تزال استثمارات الدولة في هذا المجال غير كافية أو مستمرة، مما ينعكس سلبًا على بيئة الابتكار.

4- لا يزال الاقتصاد العراقي يعاني من الاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية، ما يعكس طبيعة الاقتصاد الأحادي الجانب، وغياب تنويع مصادر الدخل العام.

5- يعاني العراق من ضعف شديد في الإنفاق على البحث والتطوير، وتراجع ملحوظ في مستوى البنية التحتية العلمية. كما أن غياب التمويل الكافي لمراكز البحوث.

ثانيا:التوصيات

1- تعد مسألة تنويع مصادر الإيرادات العامة ضرورة ملحة لتقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي، أو على الإيرادات الضريبية بشكل مفرط. ويتطلب ذلك من الحكومة المقبلة وضع سياسات مالية متنوعة، تتضمن تشجيع الاستثمارات في مختلف الأنشطة الاقتصادية،

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i3.19855.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (21) عدد (3) 2025

2- ينبغي إعادة توجيه الإنفاق الحكومي بشكل أكثر كفاءة نحو القطاعات الأساسية التي تُسهم بفاعلية في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولا سيما قطاعات الصحة، والخدمية ، والبنية التحتية، والتعليم الأساسي

3- تقتضي متطلبات التنمية المستدامة في العراق تهيئة بيئة تشريعية وتنظيمية مرنة ومحفزة لدعم منظومة الابتكار الوطني، من خلال تبني سياسات واضحة واستراتيجيات علمية فعالة تسهم في تنمية القدرات البحثية والتكنولوجية.

4- دعم دور الجامعات ومراكز الأبحاث في مشاريع الابتكار، من خلال تسهيل وصول الطلاب إلى المختبرات ومراكز الأبحاث، وتعزيز التعاون بينها وبين المؤسسات الصناعية والتجارية.

5- رعاية المواهب المتميزة في مجال الابتكار، وتقديم الدعم الفني والمعرفي لها لضمان تطوير إمكاناتها وتحويل أفكارها إلى مشروعات ناجحة.

قائمة المصادر

1. الحاج، ط. المالية العامة (الطبعة الأولى). عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2009.
2. خليل، س. النظريات والسياسات النقدية والمالية. الكويت: شركة الكاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، 1982.
3. غدير، ه. السياسة المالية والنقدية ودورها في الاقتصاد السوري. دمشق: الهيئة العامة للكتاب، 2010.
4. Tucker, I. B. Macroeconomics for today's world. Canada: Thomson South Western, 2008.
5. عبد، ع. ح. تحليل أثر أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2023). مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 30، العدد (4)، 2024.
6. UNEP. Green economy fiscal policy scoping study: Ghana ،2014.
7. مشكور، س. ج.، و الحلو، ع. ح. ج. مدخل معاصر في علم المالية العامة. عمان: دار المنهج للنشر والتوزيع، 2022.

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i3.19855.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (21) عدد (3) 2025

8. حيدر، ع. ك. تطبيقات ضريبة القيمة المضافة لتعزيز الإيرادات الضريبية في مصر والسعودية. مجلة الغري للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 20، العدد (3)، ص 833، 2024.
9. محمد، أ. ت. الاقتصاد التجاري الكلي. القاهرة: مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، 2020.
10. إسماعيل، ع. ف. نظرية الإنفاق الحكومي: دراسة في جوانبه القانونية والمالية والاقتصادية. بغداد: المكتبة الوطنية، جامعة النهرين، 2002.
11. موقع "المعجم الاقتصادي. https://amw.al/glossary ".
12. حسن، ر. سلوك المنظمات. الإسكندرية: الدار الجامعية، 2001.
13. Sengupta, J. Theory of innovation: A new paradigm of growth. Springer, 2014.
14. الطائي، ب. م. ع.، و الأفندي، أ. ط. إسهامات بعض أنواع الابتكار في تنمية المشاريع الريادية. مجلة وارث العلمية، المجلد 5، العدد (9)، 2023.
15. أمين، أ. ع. العلاقة بين الابتكار التسويقي والاحتفاظ بالعميل: الدور الوسيط لآليات الذكاء الاصطناعي. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، المجلد 5، العدد (1)، 2024.
16. نجم، ن. ع. القيادة وإدارة الابتكار (الطبعة الأولى). عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2021.
17. حسام، ن. أ.، و شقراني، م. دور الابتكار الرقمي في تحسين جودة خدمات المؤسسة: دراسة حالة تطبيق "محطتي" لمؤسسة سوقرال. مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 10، العدد (1)، 2024.
18. Sayyadi, M. How technology will change the way business is run in the knowledge economy2022 . مايو
19. صادق، م. البحث العلمي بين المشرق العربي والعالم الغربي: كيف نهضوا ولماذا تراجعنا. القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2014.
20. بوبعة، ع. دور الابتكار في دعم الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية (رسالة ماجستير، جامعة منتوري، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير)، 2012.
21. بختي، إ.، و دويس، م. ط. براءة الاختراع مؤشر لتنافسية الاقتصاديات: الجزائر والدول العربية. مجلة الباحث، المجلد 25، العدد (4)، 2006.
22. داود، ت. د. س. أثر الإيرادات النفطية في تنمية الاقتصاد العراقي. مجلة جامعة بابل: العلوم الصرفة والتطبيقية، المجلد 24، العدد (4)، 2016.
23. وزارة التخطيط العراقية. دراسة أوضاع المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، ص 30–38، 2023.
24. Mohi, G. K., & Al-Birman, S. M. A. The relationship between government spending and productivity in Iraqi economy for the

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i3.19855.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (21) عدد (3) 2025

period (2004–2022). Journal of Economics and Administrative Sciences, Vol. 30, No. (144) ،2022.

25. Bekheet, H. N. . (2022). The Role of Fiscal Policies In Financing Human Development In Iraq. *Akkad Journal Of Multidisciplinary Studies*, *1*(1), 1–17. https://doi.org/10.55202/ajms.v1i1.42

26. الحسيني، ع. دور سياسات الابتكار في احتواء الأزمات وإدارة الموارد. مركز الإمام الشيرازي للدراسات والبحوث . https://annabaa.org/arabic/reports/35517 .

27. معاش، م. أسباب ساهمت في غياب الابتكار في العراق . https://kalimaiq.com/news/details/24808 .

28. خير الله، ج. الإبداع الإداري. عمان: دار أسامة للنشر، 2008.

29. وزارة التخطيط العراقية. دراسة أوضاع المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة. ص 30–38، 2023.

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i3.19855.